

الحكومة اللبنانية في مهمة مستحيلة لترقيع الأزمة المالية

بيروت تسعى لاقتراض 5 مليارات دولار لشراء القمح والوقود والأدوية

أجبرت الأزمة الاقتصادية الخانقة الحكومة اللبنانية الجديدة على البحث عن مصادر تمويل لردم الفجوة في التوازنات المالية في ظل تعطل محركات الإنتاج والنمو والشلل الكلي في النظام المصرفي، بفعل التجاذبات والاحتجاجات الشعبية التي تجتاح البلاد منذ أكثر من 3 أشهر.

بيروت - تكشف معظم المؤشرات وتحليلات الخبراء أن الحكومة اللبنانية، التي تمت الموافقة على تركيبها في وقت سابق هذا الأسبوع بعد مفاوضات من المفاوضات لتشيكلها، ستواجه أزمة اقتصادية ثقيلة لا أحد يتكهن كيف ستتمكن من حل عقدها. وستكون حكومة حسان دياب، المدعومة من حزب الله، الذي تعتبره الولايات المتحدة ودول الخليج جماعة إرهابية، أمام موقف سياسي صعب عندما تتحرك لضمان الحصول على تمويل خارجي ضروري لمنع حدوث انهيار مالي وشيك، وربما تتطلع إلى مساعدة من صندوق النقد الدولي. وتأتي هذه المساعي بينما تواجه الحكومة احتجاجات تزداد عنفاً ضد النخبة السياسية، التي قادت لبنان إلى أسوأ أزمة منذ الحرب الأهلية التي دارت من عام 1975 إلى عام 1990.

دعم حزب الله وحلفائه للحكومة الجديدة قد يعرقل حصول لبنان على تمويلات أجنبية لدعم الخزنة العامة

وقال وزير المالية في الحكومة الجديدة غازي زني في أول ظهور له أمام الإعلام إن بلاده "تتطلع لتدبير قروض ميسرة من المانحين الدوليين تتراوح بين أربعة وخمسة مليارات دولار لتمويل مشتريات القمح والوقود والأدوية". ووجدت الحكومة اللبنانية الجديدة نفسها أمام أزمة مالية غير مسبقة امتدت تداعياتها إلى فرض البنوك قيوداً على عمليات السحب والتحويل وتراجع الليرة اللبنانية مقابل الدولار. ونسبت وكالة رويترز لوزني قوله "سنطلب من المانحين الدوليين تزويد لبنان بقروض ميسرة بين أربعة وخمسة مليارات دولار لتمويل شراء القمح وزيت الوقود والأدوية وسيغطي هذا الضخ احتياجات البلد لمدة عام". ويرى محللون أن دعم حزب الله وحلفائه السياسيين لهذه الحكومة سيحول دون حصولها على التمويل لاسيما وأن رئيس الوزراء السابق سعد



الهروب إلى الاقتراض يعمق أزمة الليرة

رويترز "في رأي الاحتياطيات أصبحت سلبية". ويقدّر بطيش الفرق بين التزامات المركزي تجاه البنوك التجارية أو ودائع العملة الصعبة، التي للبنوك عند البنك المركزي واحتياطيات البنك نفسه عند حوالي 40 مليار دولار. أما بخصوص الذهب والسندات، يحوز المركزي على نحو 13.9 مليار دولار من الذهب وحوالي 5.7 مليار دولار حيازات حكومية من السندات الدلارية. ورغم صعوبة حيازة الذهب، فقد تمكن ذلك دولا مثل فنزويلا استغلاله كضمان في عمليات مفاضلة للحصول على العملة الصعبة. ولكن صاوك يشير إلى صعوبة أن يستغل لبنان ذهبه بسبب ضرورة نيل موافقة البرلمان ولأن الرأي العام يعارض بشدة مثل تلك الخطوة.

حيازات العملة الأجنبية بعد خصم الاحتياطيات الإلزامية للبنوك مع حيازات البلد نفسه عند 11.5 مليار دولار في نهاية 2019. وكتب جياماران س. خورانا، المحلل الاستراتيجي لدى مورغان ستانلي، في مذكرة حديثة، يقول إن "تقديرات احتياطيات مصرف لبنان القابلة للاستخدام بالغة التفاوت، نظرا للعلاقة المعقدة بينه وبين البنوك المحلية". وأقر بأن بعض حسابات الاحتياطي قد تخلص إلى رقم سالب. ويقول صاوك إن حقيقة أن البنك المركزي مدين بمبلغ 67 مليار دولار إلى البنوك التجارية تفضي هي الأخرى إلى رقم سالب وهو ما يؤكد بعض المسؤولين في لبنان. وسبق أن قال وزير الاقتصاد المنتهية ولايته منصور بطيش في مقابلة مع

وبحسب إحصائيات رسمية بلغت احتياطيات لبنان من النقد الأجنبي نحو 31.5 مليار دولار في نهاية ديسمبر الماضي.



غازي زني
الوصول على القروض سيغطي احتياجات البلد لمدة عام

وتفقد حسابات صندوق النقد أن لدى لبنان غطاء يكفي واردات أكثر من 11 شهرا وهو مستوى مرتفع بمقاييس عديدة. ويتساءل مراقبون عن الحجم الحقيقي لاحتياطي الطوارئ حيث تقدر مؤسسة الخدمات المالية والاستثمارية الأميركية مورغان ستانلي إجمالي

الذخيرة الباقية في خزائن مصرف لبنان المركزي. وتفقد حسابات بعض المحللين أن احتياطيات البلاد من العملة الأجنبية ربما تكون سلبية بالقيم الحقيقية. ويقول المحلل في أكسفورد إيكونوميكسنايف صاوك "في خصم أزمة، لا يوجد تعريف لما هو قابل للاستخدام إذا كان عليك الدفاع عن ربط العملة، فإن القابل للاستخدام وغير القابل للاستخدام يتغيران، وسيتعين عليك المساس بالاحتياطيات التي تحتفظ بها البنوك لدى البنك المركزي". ويتسم النظام المالي اللبناني بهيكل دولارات لبناني الشئات مما يشكل مصدرا رئيسيا للنقد الأجنبي في حين تحوز البنوك المحلية جانبا كبيرا من السندات الدولية الممولة بالعملة الصعبة.

فاتورة رحيل السوريين أكبر من أعباء تدفقهم على لبنان

اتساع رقعة الأزمات يغلق أبواب آلاف الشركات والمتاجر ويفاقم أزمة البطالة

بلادهم بتسهيلات من مديرية الأمن العام اللبنانية. وتعاني البرامج الإنسانية الخاصة باللاجئين السوريين في الوقت الحالي من تحديد المصارف اللبنانية سقوفا محدودة لسحب النقد كما جميع مستخدمي المصارف في لبنان، بحسب المسؤولة الأممية. وتقول أبوخالد إن أزمة شح الدولار تمنع تمويل المدعين في المصارف اللبنانية من سحب ودائعهم بالدولار. وتشير إلى أن أكثر المجتمعات ضعفا بين اللبنانيين واللاجئين السوريين هم الأكثر تضررا من الوضع الاقتصادي الحالي الخانق في لبنان.

كما أدى تراجع سعر صرف الليرة أمام الدولار إلى تقلص القوة الشرائية لدى اللبنانيين، بينما يعيش 1.5 مليون لبناني تحت خط الفقر، بحسب تقارير أممية. وما يشهده اللاجئون السوريون الآن ليس وليد اللحظة، ففي الفترة الفاصلة بين 2017 وحتى مايو العام الماضي، غادر أكثر من 200 ألف لاجئ سوري لبنان. وتؤكد المتحدثة باسم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان ليزا أبوخالد، إن شهر ديسمبر الماضي شهد مغادرة قرابة 3 آلاف نازح سوري إلى

البالغ 1515 ليرة لبنانية، في حين يتوافر في السوق الموازية بسعر يزيد عن ألفي ليرة وسط تراجع احتياطي المصرف المركزي من العملات الأجنبية. ومع تراجع السيولة النقدية اتخذت المصارف تدابير مالية قاسية حددت سقوفا للسحوبات، ما أدى إلى فقدان فرص القطاع الخاص في الاقتراض لإنجاز معاملاته التجارية مع الخارج، مما تسبب في إغلاق العشرات من الشركات لأبوابها وفقدان آلاف الموظفين عملهم.

عن سداد إيجار البيت، منذ أكثر من شهرين بسبب تراجع الحركة التجارية. ويؤكد أنه يصعد تصفية ما لديه من ملابس تمهيدا للعودة إلى بلاده والبدء فيها من جديد بعمل تجاري مماثل. ومنذ بضعة أسابيع بدأ بعض اللاجئين السوريين بالعودة إلى بلادهم حتى دون التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتقول أمل أبويزيد ممثلة وزارة الخارجية اللبنانية في اللجنة اللبنانية الروسية المشتركة لعودة اللاجئين السوريين إن هؤلاء "باتوا عاجزين حتى عن سحب المبالغ النقدية، التي تقدمها لهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من خلال أجهزة الصراف الآلي". وتشير إلى أن 27 ألف سوري عادوا إلى بلادهم منذ بدء الاحتجاجات بلبنان في 17 أكتوبر الماضي. وتضيف أن السوريين، الذين يعملون لدى مؤسسات لبنانية فقدوا وظائفهم بسبب إغلاق عدد كبير من الشركات بفعل التباطؤ الاقتصادي وشح العملة الأجنبية لاستيراد المنتجات والمواد الأولية. ويشهد لبنان أزمة مالية واقتصادية حادة انعكست خصوصا في شح الدولار الأميركي وتراجع سعر صرف الليرة. وأدى ذلك إلى عدم توافر الدولار لدى المصارف للمستهلكين بالسعر الرسمي

لكنه ينتظر أن ينجز ترتيبات تأمين مقاعد دراسية لولاده الثلاثة في المدارس الحلبية. ويرى اللاجئ السوري أن فرص العمل في سوريا باتت أفضل في ظل الوضع الحالي في لبنان. ووفق آخر إحصاءات مديرية الأمن العام، يستضيف لبنان نحو 1.3 مليون نازح سوري، بينما يبلغ عدد سكان البلاد قرابة 4.5 مليون نسمة. ويؤكد الاتحاد العمالي اللبناني أن أصحاب العمل يفضلون العمال السوريين لتكاليف أجورهم، التي تأتي أقل ثلاث مرات من نظرائهم المحليين.

بيروت - سرعت الأزمة الاقتصادية والمالية في لبنان، التي تجرّت منذ نحو ثلاثة أشهر من وتيرة عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم بعد أن اصطدموا بحقائق الواقع. ومنذ تفجر الأزمة ببلادهم في عام 2011، انتشر السوريون في سوق العمل اللبناني في مجالات مختلفة بوصفهم أيادي عاملة رخيصة مقارنة مع أجور العمالة المحلية. وأسس عدد كبير من اللاجئين منذ تدفقهم إلى لبنان مع اندلاع الحرب الأهلية في سوريا في 2011 شركات منافسة للشركات اللبنانية، لكنها تأثرت سلبا في الأونة الأخيرة بالتباطؤ الاقتصادي في لبنان، وقد فقد عمال سوريون وظائفهم.



ليزا أبوخالد
اللاجئون السوريون الأكثر تضررا من وضع لبنان الخانق

ورغم أن اللاجئين السوريين يزاحمون اللبنانيين في سوق العمل وزادوا من وتيرة الدورة الاقتصادية بعض الشيء، إلا أن تواجدهم منحصر في قطاعات محدودة كالمطاعم والحلاقة وبيع الخضار والبناء. وعلى غرار المحمود، يعجز مصطفى حسين، العودة إلى سوريا بعد أن عجز

ويقول المحمود لوكالة أنباء إن الأزمة السياسية والركود الاقتصادي في لبنان أدت إلى صرفه مع 19 عاملا من المصنع والإبقاء على 15 آخرين يعملون بنصف دوام. ويشير الرجل خلال تصريحات لوكالة شينخوا الصينية إلى أنه يصعد العودة إلى مدينته حلب بشمال سوريا،



دورة النشاط الاقتصادي أكبر المتضررين

ووفق أرقام وزارة المالية اللبنانية بلغ الدين العام نحو 86.2 مليار دولار، ما يشكل نحو 150 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.